

تتلخص واقعات الطلب بقدر ما يلزم إصدار القرار فيو، يف أن وكيل الادعية تقدم بدعوى إبل احمكمة 951 (ريال، ذكر أنها بسبب تأخر الادعى عليها يف تسليم أعمال ادقاولة ادلولة إليها من الباطن. مث تقدم وكيل الادعى عليها بطلب عاجل إيقاف تنفيذ قرار التنفيذ رقم 415192321 (وتاريخ 9341/3/91 الصادر من دائرة التنفيذ) 95 (بالرياض، وادلتعلق بتنفيذ سند الأمر. فعقدت الدائرة عدة جلسات للنظر يف الطلب العاجل وادلوضوع، حيث دفع وكيل الادعية بأن موضوع السند ليس لو صلة بالقضية ادلاثة وإمنا خيص مواد اشتهتا الادعى عليها ومل تسدد شبنها. فقدم وكيل الادعى عليها صورة خطاب ذكر أنو زلر من مدير الشركة ادلعية يثبت أن السندات متعلقة بالعقد، فعقب وكيل الادعية بأن اخطاب متعلق بكمبيالة بينما زلل التنفيذ سندات الأمر، فذكر وكيل الادعى عليها بأنو حرر على فسألت الدائرة وكيل الادعية بل توجد كمبيالة زلررة إبل موكلتو فطلب زلكمة الاستئناف اليت أصدرت حكمها بنقض حكم الدائرة، الطلب وادلوضوع عدة جلسات، حيث قدم وكيل الادعية مذكرة تضمنت أن الادعى عليها مل تنجز ادلطلوب ومت (بتمميل ادلعية 222 (ريال، وفرق تبديل ريال) الكالدينج) ألواح واجهات ادلُت وقدره 19. وريملت ادلعية قيمة أتعاب لجنة التمكيم وقدرها ريالاً ادلعية إلزام الادعى عليها بو يف (ريالاً الإصبايل (994. 911 (بو ما تطلب) 222. 442، فيكون ادلبغ القضية ادلاثة. مث قدم وكيل الادعى عليها مذكرة أنكر فيها تأخر موكلتو وذكر بأن التأخت والتوقف كان بأمر من ادلعية يف صدور الغرامات وذلك بإقرارها أمام لجنة التمكيم بأن سبب ادلشاكل بُت ادلعية شلا جيعلها سببا ومالك ادلشروع كان عن تغيت يف ألوان الكالدينج، وقد أصرت ادلعية على أخطائها مع ادلاك على عدم نة على ذلك من نص حكم تغيتنا كما أقرت بأنو مت إهنا ادلشروع من قبل الادعى عليها قبل انتهاء وقتو والبي التمكيم ما يلي: 9- إقرار أصماب ادلستشفى بأنو بتاريخ 5299/9/3م مت إخطار ادلقاول باختال واضح يف ألوان ادلواد اليت مت تركيبها يف واجهات ادلُت. ومن ذلك التاريخ بدأ اخلاف يدب حول تنفيذ العقد ادلكور. وبتاريخ 5299/9/1م أخطر ادلقاول (ادلعية) ادلستشفى بأنو سيتوقف. و يف 5299/9/91م حذر ادلستشفى وأنو وكرر نفس التمذير خطاب ثالث. والتمديد حت 5299/1/42م، وبتاريخ 5299/95/93م - أي بعد شبانية أشهر - استعد بتغيت القطع ادلختلفة يف ألوان. فمقيقة القضية بو إخالل بالتنفيذ من قبل احملتكم) ادلعية (ترتب علو وقف صرف ادلستمقا قدم على معاجلة اخطأ يف التنفيذ حيث مت إخطاره يف شهر أبريل 5299م باخالف ألوان ومل يقم بأي عمل يصمح بو ذا اخطأ. 5- إقرارات ادلعية بأن احملتكم ضدا (ادلستشفى مالك ادلشروع) أصرت على عدم صرف أي مستخلص لديها بتاريخ 5299/1/52م. والتأخت كان من جهة احملتكم ضدا سواء منو ناحية الانتهاء من أعمال ال يؤثر التعليق أو صرف مستمقات ادلقاول أما مسألة اختلف ألوان إن وجدت فهو اختلف طفيف جدا على استفادة احملتكم ضدا من ادلشروع وال يستدعي ما مت ازباده من إجراءات من احملتكم ضدا. وشلا سبق يتبُت أن ال تقصت من الادعى عليها بل ادلعية حاولت تريير تغيت ألوان واحنصر اخلاف فيو وال عالقة للمدعى عليها بذلك، بل أقرت أن الادعى عليها انتهت من ادلشروع قبل وقتو وخاطبت ادلستشفى بأن عليها الستالم وذا نص يف زلل النزاع. فقدم وكيل الادعى عليها مذكرة أكد قرار زلكمة التنفيذ يتعلق بسندات أمر وال عالقة ذلا فيها على أن دبوضوع ادقاولة وإمنا تتعلق السندات دבוד استلمتها الادعى عليها خاصة دبصنعها يف الرياض واخرج، كما أن الادعى عليها التزمت بتممل أي ررامات تلمق ادلعية بسبب أي تأخت أو تفريط مع ادلستشفى. فقامت ادلعية دبساعدتهم بقيمة ادلواد. وقد انسبت كانت تستأجر من سوق العمل وتؤجرم أسبوعيا الادعى عليها شلا اضطر ادلعية إبل إكمال العمل. زبص ررامة التأخت زلل النزاع ادلاثل، ريالاً الادعى عليها يتضمن طلب سداد قيمة بضاعة اشتهتا الادعى عليها بالجل بقيمة (9. 943. حيث نص فيو على أن السندات زبص ررامة التأخت وقد حرر بلفظ كمبيالة بدال سند الأمر على سبيل اخطأ، وطلب وكيل ادلعية نسخة من اخطاب ادلكور فسلمتو الدائرة نسخة منو وطلبت منو إحضار ما يثبت أن مصنع). العقد ادلوقع بُت الطرفت شلوك للشركة ادلعية، كما طلبت من وكيل الادعى عليها إحضار صورة من قرار التنفيذ الذي يطلب إيقافو. وادلى عليها مسئولة دبوجب العقد عن تأمت ادلواد واخطاب يثبت التزام الادعى عليها بغرامات التأخت. عليها ذكر بأن موكلو مل حيضر ألواح الكالدينج ومن مث فليس مسأل عن اختلف ألوان، إضافة إبل أن ادلعية يف قرار التمكيم قد ذكرت بأن اختلف ألوان طفيف وال يؤثر على تنفيذ العقد، وأما فيما خيص مبلغ ومت ربرير سندي أمر قيمة كل منهما 222. 422 لاير ليكون اجملموع 222. 922 ل ادلعية ادلديث اى لاير وجذب عن ذا السند دليل على الإلقرار بو. وبعرض ذلك على وكيل ادلعية ذكر بأنو ال يعلم إن كانت الادعى عليها بي من أحضرت ألواح أو ادلعية رت أن العقد نص على أن التزام بتوريد ألواح يقع على عاتق الادعى مث قدم وكيل ادلى عليها نسخة من قرار التنفيذ رقم 41519232 بتاريخ 9341/3/91 الصادر من دائرة التنفيذ الثانية عشرة بالرياض كما

أسباب الحكم) دبا أن موضوع النزاع ناشئ عن تنفيذ مقالة بُتت مقاولت فيكون ديوان ادلظامل هبيئة قضائو التجاري سلتصا لقرار رللس الوزراء رقم بالفصل يف الدعوى استنادا 539 وتاريخ 9321/92/59 والنظام التجاري الصادر بألمر السامي رقم 45 وتاريخ 9422/9/92 يف مواده)، 9 ، 334 5(. على اعتبار أن ادلعية ال تستمقها وأن ادلدى عليها أوفت بالتزامها قبل هناية ادلة امللدة. وأهنا زبص مواد اشتهتاً لذلك صورة ادلدى عليها ومل تسدد شبنها.